DOI:10.52113/uj05/021-14/1850-1868 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com

دور العوامل الطبيعية في بناء القوة الجيوستراتيجية للصين

أحمد حسن مجهول الحسناوي *

جامعة المثنى / كلية الآداب

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:

تاريخ الاستلام: 2021/5/15

تاريخ التعديل : ------

قبول النشر: 2021/9/5

متوفر على النت: 2021/9/15

الكلمات المفتاحية :

العوامل الطبيعية

الصين

الملخص

تتأثر قوة الدولة بمجموعة من العوامل الجغرافية، والتي تعد نقطة الارتكاز الأساسية للدراسات الاستراتيجية بشقيها الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي، بمعنى أن استراتيجية الدولة وتوجهات نظام الحكم فيها وبناء علاقاتها وتنوعها يحددها العامل الجغرافي، ولذلك تعد العوامل الطبيعية من أهم العوامل الجغرافية وأكثرها تأثيراً في قوة الدولة ورسم شخصيتها وتحركاتها الخارجية، ومن ثم تحديد نفوذها الجيوستراتيجي ومكانتها على الساحة الدولية .

إن تصاعد حدة التنافس الاقتصادي الأمريكي الصيني إنعكس بشكل واضح على سياسة الدولتين وعلاقاتهما الاستراتيجية مع دول العالم الأخرى، الأمر الذي دفع الصين الى اتخاذ سياسة خارجية تتناسب مع دورها المتصاعد ومكانتها الجديدة كأحد أهم الأقطاب المؤثرة في المنظومة العالمية، بما يضمن لها الحفاظ على استمرار النمو الاقتصادي الصيني، فالصين أدركت أن الفوز بالتنافس الاقتصادي غير ممكن دون امتلاك النفوذ الجيوستراتيجي القادر على اسناد صعودها، عن طريق تكثيف تحركاتها الجيواقتصادية إزاء الدول الغنية بموارد الطاقة ذلك أن تأمين احتياجات الصعود الاقتصادي وعلى رأسها امدادات الطاقة، تتطلب بناء علاقات سياسية وطيدة بدول المصدر ودول الممر وتواجد عسكري يضمن وصول هذه الامدادات الى الماكنة الصينية، فضلاً عن توسيع نطاق اسواقها خارج حدودها السياسية لا سيما بعد أن تحول الصراع العالمي من صراع عسكري الى صراع اقتصادي قائم على أساس المصالح، يحرص فيه كل قطب من الأقطاب المتناورة على تحقيق ميزة تنافسية .

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2021

المقدمة

بعد أن حققت الصين نجاحات كبيرة في مساعيها الرامية الى استمرار النمو الاقتصادي الصيني، تسعى اليوم وبقوة لتوسيع نفوذها الجيوستراتيجي في مناطق مختلفة من العالم، وهذا الأمر لم يأتي من فراغ؛ بل كان للعوامل الطبيعية دور كبير في بناء القوة الجيوستراتيجية الصينية، إذ كان ولازال الموقع الجغرافي للصين من أهم العوامل وأكثرها تأثيراً في رسم سياستها الخارجية وبناء علاقاتها الاستراتيجية مع دول العالم الأخرى؛ بوصفه منح الصين الى جانب العوامل الأخرى ميزة تنافسية تجارية تتيح لها التفوق التجاري على الدول المجاورة لها، والوصول الى مصادر الطاقة بسهولة، والتغلب على كثير من المشكلات التي تعترض تقدمها السياسي والاقتصادي، فالصين اليوم تجاوزت مرحلة التخطيط الاستراتيجي الكامن وعدم الكشف عن قوتها، وأخذت تبحث لها عن نفوذ جيوستراتيجي يضمن استمرار الصعود الصيني، فبعد ان كانت السياسة الصينية تتفادى الصدام المباشر مع

*الناشر الرئيسي : E-mail : ahmed34@gmail.com

السياسات الأمريكية نجدها اليوم لا تخشى التهديدات الأمريكية؛ لأن انعكاسات قوة الصين الجيوستراتيجية بدأت تتخطى جوارها الجغرافي وتظهر بوضوح خارج القارة الآسيوية، هذه القوة المعلنة ظهرت في قارة أفريقيا، وامريكا الجنوبية، واليوم في بعض الدول الأوربية، الى جانب نفوذها في بحر الصين الجنوبي ومنطقة الآسيان، وتواجدها الأخير في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً في منطقة الخليج العربي لإعادة احياء طريق الحرير، وغيرها من مناطق العالم، هذه مؤشرات حقيقية على سعي صيني حقيقي لايجاد نفوذ جيوستراتيجي واقامة قواعد عسكرية لها في هذه المناطق، بينما تسعى الولايات المتحدة لمنع الصين وعرقلة تقدمها في الحصول على وسائل قوة جديدة تضاعف نفوذها الجيوستراتيجي خارج حدوها .

فالصين اليوم بحكم تطورها الاقتصادي تعد من أقوى الدول على الساحة الدولية ويرى الخبراء في السياسة والاقتصاد الدوليتين أن استمرار النمو الاقتصادي الصيني يضع الصين في مقدمة الدول المنافسة للولايات المتحدة الأميركة على زعامة العالم، ويشكل تهديداً حقيقياً للنظام الدولي الاحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، هذه التهديدات كثيراً ما تحدث بها صناع القرار في الولايات المتحدة، والتي وصفها هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق بأنها ستكون كارثية على العالم وسوف تدخله في فوضى عارمة، لذلك تسعى الولايات المتحدة اليوم الى وضع اهداف استراتيجية جديدة ترسم قواعد النظام الدولي الحالي من جديد بالشكل الذي يتيح لها تجنب الصدام المباشر مع القوى المنافسة العظمى وعلى رأسها الصين .

مشكلة البحث

يمكن تحديد مشكلة البحث انطلاقاً من التساؤل الآتي : ما دور العوامل الطبيعية في بناء القوة الجيوستراتيجية للصين ؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن للعوامل الطبيعية دوراً كبيراً وفاعلاً في بناء القوة الجيوستراتيجية الصينية، وتوسيع نفوذها الجيوستراتيجي، في مناطق مختلفة من العالم، وهذا الدور آخذ بالتنامي شيئاً فشيئاً، بما يتناسب وتطور القوة الصينية ومكانتها الجديدة في المنظومة العالمية .

هدف البحث

يهدف البحث الى التعريف بدور العوامل الطبيعية في بناء القوة الجيوستراتيجية الصينية، وانعكاسات ذلك على الساحة الدولية، فضلاً عن التعريف بأهم العوامل الطبيعية وأكثرها تأثيراً في بروز الصين كقوة عالمية كبرى، وتوسيع نفوذها الجيوستراتيجي المتنامي .

أهمية البحث

تنبثق أهمية البحث من أهمية الصين كدولة أولاً، فضلاً عن أهمية الدور الذي تؤديه العوامل الطبيعية في بناء قوة الصين الجيوستراتيجية، خاصةً بعد ظهور الصين كقوة عالمية عظمى بديلة للاتحاد السوفيتي السابق، قادرة على تهديد النظام الدولي الحالي، فضلاً عن تفاقم حدة المنافسة الامريكية الصينية بعد تنامي قوة الصين الجيوستراتيجية، والتي خرجت عن اطار المنافسة المتكافئة الى اطار التهديد الأمريكي للصين على أثر خطورة تنامي قدرات الأخيرة وتأثيرها في تغيير قواعد النظام الدولي .

منهج البحث

ركن الباحث الى استخدام منهج تحليل القوة للجغرافي الأمريكي كوهين، من أجل تحليل العوامل الطبيعية وبيان تأثيرها في بناء القوة الجيوستراتيجية للصين، كذلك استخدم المنهج الوظيفي في البحث لقدرته العالية على تحليل العلاقات السياسية الخارجية للدولة مع بقية دول العالم، فضلاً عن قدرته في تحليل الوضع الاستراتيجي للدولة المتمثل بتفكيرها، وسياستها وسلوكها واعمالها وعلاقاتها والآليات التي تعمل عليها للوصول الى أهدافها المستقبلية ..

حدود البحث

اشتمل البحث على حدود مكانية تمثلت بدراسة جمهورية الصين الشعبية، الواقعة شرق العالم، وتحديداً في الجزء الشرقي من قارة آسيا، بين دائرتي عرض (18 ـ 53) شمالاً، وقوسي طول (34 ـ 174) شرق خط كرنيش .

DOI:10.52113/uj05/021-14/1850-1868

أما الحدود الزمانية للبحث فتمثلت بالمدة (2016 ـ 2019)، مع الاشارة الى بعض الفترات السابقة لهذا المدة الزمنية حسب متطلبات البحث .

هيكلية البحث

اقتضت متطلبات البحث أن يكون على أربع مطالب تسبقها مقدمة تناول المطلب الأول الموقع الجغرافي للصين ودوره في بناء قوتها الجيوستراتيجية، بينما ركز المطلب الثاني على مساحة الدولة ودورها في بناء قوتها الجيوستراتيجية، في حين أهتم المطلب الثالث بتحليل دور المناخ وبيان أثره في قوة الدولة الجيوستراتيجية، واستعرض المطلب الرابع، الموارد المعدنية ودورها في بناء القوة الجيوستراتيجية الصينية . واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والمصادر .

المطلب الأول ـ الموقع الجغرافي للصين :

تقع الصين جغرافياً في الجزء الشرقي من قارة آسيا، وتشترك في حدودها مع (14) دولة، إذ تحدها من الشمال كل من روسيا ومنغوليا وكازاخستان وقرغيزستان، بينما تحدها من الجنوب لاوس وفيتنام وبحر جنوب الصين، في حين تحدها من الشرق كوريا الشمالية وبحر شرق الصين والبحر الأصفر، فيما تحدها من الغرب طاجيكستان وأفغانستان وباكستان والهند ونيبال وبوتان وميانمار، ولبيان أثر الموقع الجغرافي في بناء القوة الجيوستراتيجية للصين ينبغي تحليل خصائصه من أربع زوايا هي كالآتي :

أولا : الموقع الفلكي للصين :

تقع الصين فلكياً بين دائرتي عرض (18° ــ 53°) شمالاً، وبذلك فهي تمتد على (35) دائرة عرض، بينما تمتد بين قوسي طول (74 ـ 134) شرق خط كرنيش . خريطة (1) .

هذا الموقع جعل الصين تقع على حدود أكبر قارة (قارة أوراسيا) في الغرب، وتواجه أكبر محيط في العالم (المحيط الهادئ) في الشرق، وأسهم في تنوع الاقاليم المناخية في الصين بشكل معقد والتي يقسمها البعض الى ست مناطق مناخية هي: اقليم المناخ البارد، واقليم المناخ المعتد، واقليم المناخ المعتدل الدافئ، واقليم المناخ شبه الاستوائي، واقليم المناخ الاستوائي، واقليم مناخ المرتفعات، وهناك من يقسمها الى أكثر من ذلك، فيما يبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي الصين قرابة (650) ملم، والذي ينخفض بالاتجاه من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربي، ليكون التوزيع الموسمي لهطول الأمطار في الصين غير متكافئ تماماً، إذ يتركز معظم هطول الأمطار في موسم الصيف ويكون قليل جداً في موسم الشتاء؛ وذلك بسبب تأثير المرتفعات الجبلية ومصاعد هضبة التبت، والتيارات الساحلية .[1]

خريطة (1)

الموقع بالنسبة لدوائر العرض و أقواس الطول لجمهورية الصين الشعبية

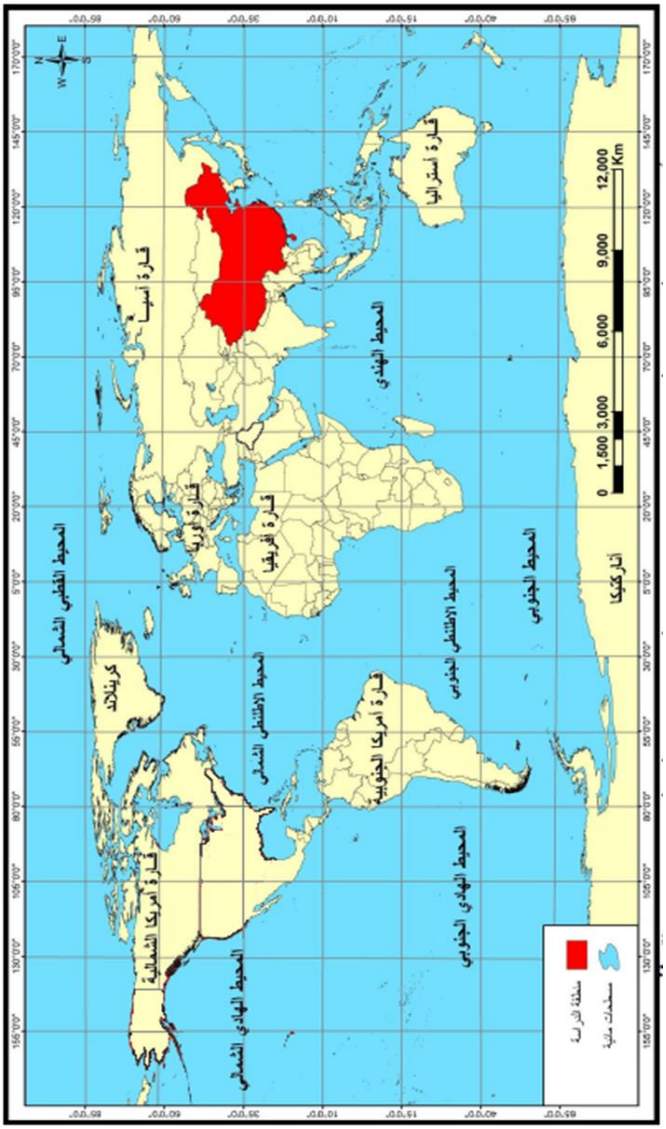

DOI:10.52113/uj05/021-14/1850-1868

المصدر : مازن مغايري، أطلس العالم، خريطة العالم الطبيعية بمقياس (1: 150 000 000)، دار الشروق العربي للطباعة والنشر، حلب، د . ت، ص28 ـ 29 .

ثانياً : الموقع القاري والبحري للصين :

تشغل الصين موقعاً بحرياً مهماً، فهي تحتل الجزء الشرقي من قارة آسيا، ويبلغ طول حدودها من الشمال الى الجنوب (5500 كم) إبتداءً من الخط الأوسط للقناة الملاحية الرئيسة لنهر هيلونغ شمال بلدة موخة بمقاطعة هيلونغجيانغ الى حيد تسنغمو البحري لجزر نانشا في بحر الصين الجنوبي قرب دائرة عرض (40°) شمالاً ، أما امتدادها العرضي فيبلغ (5200 كم) من الغرب الى الشرق إبتداءً من هضبة البامير غرب محافظة ووتشيا بمنطقة شينجيانغ الذاتية الحكم لقومية الويغور حتى ملتقى قنوات الملاحة الرئيسة لنهري هيلونغ و ووسولي في محافظة فويوان لمقاطعة هيلونغجيانغ، وهذا الامتداد الكبير جعل الصين واحدة من أطول الدول من حيث السواحل البحرية في العالم، إذ يبلغ طول ساحلها (18000 كم) من مصب نهر يالو على الحدود الصينية الكورية شمالاً حتى مصب نهر بيلون على الحدود الصينية الفيتنامية جنوباً، كما تنتشر أهم موانئ الصين على ساحل المحيط الهادئ من الشمال الى الجنوب .[2]

إن الاقتصاد الصيني يرتكز بشكل كبير على تجارة الدولة البحرية؛ ولذلك إستطاعت الصين استغلال خصائص مياه البحار الدفيئة المفتوحة للملاحة طيلة ايام السنة بمزايا تجارية مهمة أهمها رخص النقل البحري بينها وبين الدول الجزرية المواجهة للبر الصيني إبتداءً من اليابان ومروراً بالفلبين الى إندونيسيا، فضلاً عن المناطق المجاورة مثل الكوريتين وروسيا وفيتنام وماليزيا وتايلند، بينما يشرف الساحل الشرقي والجنوبي للصين على أحد الممرات البحرية المهمة في العالم، وعلى السفن العاملة بين السواحل الغربية لأمريكا الشمالية وبين جنوب وجنوب شرق آسيا، وعلى الرغم من هذه الواجهة البحرية الواسعة والمميزة للصين، غير أنها لا تمتلك منفذاً حراً ومؤمناً نحوها إذا ما دأبت الدول الجزرية المواجهة لها على عرقلة ذلك، إذ تستطيع هذه الدول أن تتحكم بمداخل البحار الثلاثة الكبيرة المحيطة بالصين وهي بحر اليابان وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي ، أما موقع الدولة من اليابس، فالصين دولة يغلب عليها التوجه القاري، ولذلك أسهمت حدودها البرية في عزلتها أكثر من حدودها البحرية، فقد كانت حدودها مع الاتحاد السوفيتي سابقاً قبل اقتطاع جمهورية منغوليا الشعبية منها تمتد على طول اجزائها الشمالية والشمالية الغربية، فالصين تشترك مع كوريا الشمالية بحدود يبلغ طولها (800 كم) ، فيما تلتقي مع الهند عند الاجزاء الجنوبية من هضبة التبت، كما يمتد أصبع من أفغانستان نحو الصين يفصل بين الهند والاتحاد السوفيتي، بينما تتقاسم كل من نيبال وبوتان جبال الهملايا مع مقاطعات التبت الصينية، وتقف بورما حائلاً دون منفذ للصين نحو المحيط الهندي، كما تحول لاوس بين الصين وبين تايلند [3]. خريطة (2)

خريطة (2)

الموقع القاري والبحري لجمهورية الصين الشعبية

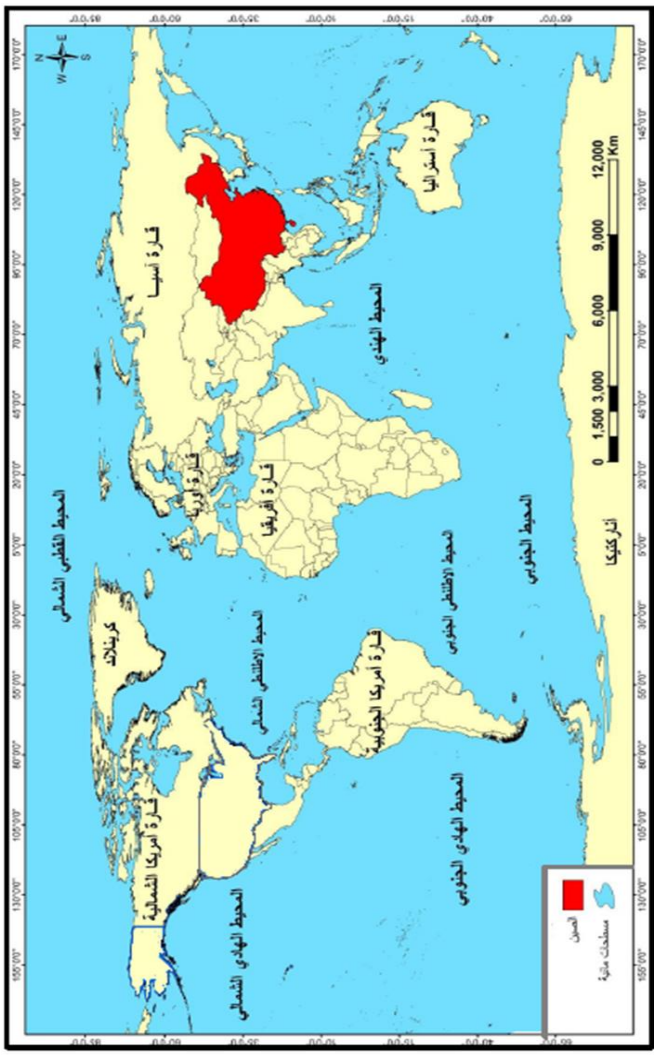

DOI:10.52113/uj05/021-14/1850-1868

المصدر : مازن مغايري، أطلس العالم، خريطة العالم الطبيعية بمقياس (1: 150 000 000)، دار الشروق العربي للطباعة والنشر، حلب، د . ت، ص28 ـ 29 .

إن الموقع القاري والبحري للصين جعلها دولة تجارة واقتصادية بامتياز، وعزز قوتها السياسية، ومن ثم أسهم في بناء قوتها الجيوستراتيجية، وساعدها في توسيع نفوذها الجيوسيتراتيجي الذي تعمل عليه الصين بقوة اليوم أكثر من أي وقت مضى، فالدولة توصف بحكم امتدادها ومساحتها بأنها من دول القارات، وبحكم كثرة الدول المجاورة لها استطاعة الصين بناء علاقات جيوستراتيجية متينة مع هذه الدول في مختلف المجالات، فالصين دولة تمتلك من الخبرة التكنولوجية والاقتصادية والسياسية الى جانب المرونة الكبيرة التي تقدمها الصين في مجال المساعدة وتقديم الخبرات تجعلها محط انظار وتوجهات معظم الدول المجاورة لها والقريبة منها لا سيما دول الآسيان في جنوب الصين وجنوبها الشرقي، وكذلك دول شرق الصين، هذه الدول التي تتنافس الولايات المتحدة الامريكية مع الصين في كسب ودها وتقديم المساعدة لها لا سيما الدول الفقيرة منها، بهدف عرقلة التجارة البحرية والبرية الصينية وايقاف النمو الصيني المتصاعد وكسر نفوذ الصين الجيوستراتيجي في المنطقة .

ثالثاً : موقع الجوار الجغرافي :

يعد موقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة عاملاً محدداً لعلاقات الجوار ايجابياً أو سلبياً، إذ قد يؤدي موقع الجوار الى دخول الدولة في منازعات ومشاكل قد تصل الى استعمال القوة؛ وذلك بسبب زيادة عدد دول الجوار، ولا سيما إذا كانت هذه الدول تختلف عنها من النواحي الثقافية والدينية والسياسية .[4]

تشترك الصين في حدودها مع (14) دولة ، وبذلك هي تحتل المركز الأول في التصنيف بين دول العالم من حيث عدد الدول المجاورة، ويبلغ مجموع أطوال حدودها مع دول الجوار (220117 كم) ، إذ تحدها من الشمال منغوليا بحدود يبلغ طولها (4677 كم) ومن الجنوب دول كل من فيتنام ولاوس وميانمار والهند بحدود يبلغ طولها على التوالي (1281، 423، 2185 كم) ، فيما تحدها روسيا من الشمال الشرقي بحدود يبلغ طولها (3605كم) ومن الشمال الغربي تحدها روسيا أيضاً وكازاخستان وكيرجستان وتاجكستان بحدود يبلغ طولها(40، 1533، 858، 414 كم)، في حين تحدها من الغرب والجنوب الغربي دول كل من افغانستان وباكستان والهند ونيبال وسكيم، بحدود يبلغ طولها (76، 523، 3380، 1236، 470 كم)، أما من الشرق فيحدها المحيط الهادي .[5]

هذا الموقع الصيني من دول الجوار أدى ولازال يؤدي دوراً فاعلاً في بناء قوتها السياسية والاقتصادية، بوصفه تحكم في حركة الدولة وحددها، كما ساعدها في استمرار التخطيط لبناء وتطوير قدراتها الاستراتيجية، وما للأخيرة من دور في صناعة القوة الجيوسيتراتيجية والحفاظ عليها، طالما هي محاطة بعدد كبير من الدول المجاورة، فموقع الجوار إما أن يمنح الدولة الحرية الكافية لممارسة نشاطاتها وفعالياتها السياسة والاقتصادية، وبالنتيجة حرية كافية لاتخاذ قراراتها، وتدعيم وزنها الجيوبولتكي، ومدى انعكاس ذلك على سياستها الخارجية، أو يكون موقع الجوار سبباً في عزلة الدولة وخنقها، وبالنتيجة تكون غير قادة على الانفتاح إزاء العالم الخارجي، ولا تمتلك قراراً سياسياً قوياً ومؤثراً ،مما يصعب عليها توسيع نطاق اسواقها، وتصريف منتجاتها، وبالنتيجة يشل حركتها التجارية .

وعلى الرغم من أن الصين تتصنف بأنها أكثر دول العالم من حيث عدد دول الجوار، غير أن هناك حقيقة هامة ينبغي الإشارة اليها وهي أن الصين دولة تمتلك مقبولية سياسية كبيرة على الساحة الدولية، وهي ميزة تنافسية عظمى كثيراً ما أثارت حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما في توجهات الصين الأخير نحو قارة أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وتحديداً الاتفاقيات الحديثة مع الدول النفطية ومنها العراق والسعودية لتوسيع نطاق حلفائها .

فالصين دولة ذكية جداً في خطواتها وسياستها الخارجية التي تنتهجها، إذ تميزت سياستها الخارجية بالمرونة العالية، وقلة العداء مع دول العالم، وهذا ما تفتقده الدول المتنافسة معها وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ولو كان ذا تأثيراً ضعيفاً على الولايات المتحدة في الوقت الحالي، غير أنه قد يشكل عبئاً لها في المستقبل، لأنها تعودت على تمرير قراراتها اما بقوتها السياسية أو الاقتصادية وتارةً تلجأ لاستخدام القوة العسكرية التقليدية ،

DOI:10.52113/uj05/021-14/1850-1868

وعلى العكس من ذلك إذ نجد الصين حرصت وبقوة على بناء علاقات حسنة مع جيرانها التي تشترك معهم بحدود برية، وعقدت مع هذه الدول الاتفاقات العديدة لضمان أمن واستقرار الطرفين، غير أنها تعاني من ممارسات بعض الدول البحرية التي تحاول خنق تجارتها الدولية وتحجيم نموها الاقتصادي بتحريض وضغط من الولايات المتحدة الامريكية، والتي غالباً ما تضغط على حلفائها مثل اليابان وفيتنام والفلبين وماليزيا وغيرها، هذه الدول التي تتنازع مع الصين في النفوذ على بحر الصين الجنوبي وحركة الملاحة فيه، ولكن مع هذا فان سياسة الصين الرشيدة والمرنة استطاعت الحد من هذه الازمة وتحجيمها الى مستوى كبير جداً، الأمر الذي مكنها من بناء قوتها الجيوستراتيجية في المنطقة وفرض شخصيتها ونفوذها الجيوستراتيجي بشكل كامل .

رابعاً : الموقع الإستراتيجي للصين :

تقع الصين في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي، وبذلك هي تشبه الى حدٍ كبير الموقع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الأخيرة شغلت نصف الكرة الغربي من قارة أمريكا ، بينما الصين شغلت نصفها الشرقي من قارة آسيا، إذ تطل الصين على جزء كبير من الساحل الغربي للمحيط الهادي، وهذا جعلها تصنف من أطول الدول البحرية من حيث ساحل البحر، كما تنتشر موانئ الصين من الشمال الى الجنوب على طول الساحل وهي مفتوحة للملاحة على طول مدار السنة، إذ يؤدي موقع الصين في مواجهة المحيط الواسع دوراً جباراً في تطور حركة التجارة الدولية بينها وبين جوارها الجغرافي، مما جعلها تتمتع بمزايا تجارية وثقافية غاية في الاهمية منها رخص النقل البحري وسهولة الاتصال بالعالم الخارجي والانفتاح على الجوار الجغرافي وتلاقح الافكار والثقافات .[6]

إن هذه الهبات الاستراتيجية لموقع الصين، أسهمت في نمو الصين وتطورها سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً، بعد أن كانت الصين في قرون سالفة يغلب عليها التوجه القاري؛ ذلك أن حدودها البرية أفضَتْ الى عزلتها أكثر من حدودها البحرية، إذ كانت المواقع ذات الاهمية الإستراتيجية في الصين متجمعة في الممرات البرية للسهل الشمالي لتشغل شكل مثلث تقع العاصمة في احدى زواياه أما في بكين على مدخل الدولة من ناحية الشمال أو في مدينة سيان على المداخل الغربية أو على حافة السهل الصيني، بينما أصبحت مداخل الصين الإستراتيجية هي كانتون وشنغهاي وليس بكين أو أوسيان كما كان في السابق، فلم تكن الصين دولة بحرية قط، وليس بها ما يغري أهلها لأن تكون دولة غير برية، غير أن ذلك هيأ فرصة النضوج للدولة الصينية بالرغم من العوائق الطبيعية التي كانت تحول دون ذلك، وتميل بالصين الى العزلة .[7]

مما تقدم يتضح أن الموقع الجغرافي المميز للصين منحها عمق استراتيجي كبير وهو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الإستراتيجي الدفاعي، كما أدى دوراً مهاماً وفاعلاً في تحديد التوجهات العامة لسياستهما الخارجية، ومن ثم بناء قوتها الجيوستراتيجية وتوسيع نفوذها الجيوستراتيجي، إذ منح الصين حرية الحركة والانتقال من خلال إطلالتها على المحيط الهادئ، وأسهم في بناء علاقات متينة مع الدول التي ترتبط معها بمصالح اقتصادية كبيرة، ولاسيما الدول المنتجة للنفط والغاز والتي تمتلك أكبر احتياطات نفطية وغازية في العالم، وتحديداً الحلفاء التقليدين للصين مثل روسيا وبعض دول الخليج العربي مثل ايران والسعودية والعراق، هذه الدول قادرة على سد احتياجات الصين من موارد الطاقة لعقود طويلة تمكن الصين من تحقيق الاستمرارية في نموها الاقتصادي، ومدى انعكاس الاخير على بناء قوتها الجيوستراتيجية وتوسيع نفوذها، وهذا ما تخشاه الولايات المتحدة الامريكية؛ لأنها قد يسهم في تغيير قواعد وآليات وتفاعلات النظام الدولي القائم .

أما بالنسبة لموقع الصين من النظريات الاستراتيجية التي بدأت تأخذ مكانتها كنظريات واسس تطبيقية على أساس علمي منذ أوائل القرن العشرين، فبالنسبة لنظرية قلب الارض لهالفورد ماكيندر، والتي ينص مضمونها على (أن من يسطر على جزيرة العالم يسيطر على قلب الارض ومن يسيطر على قلب الارض يسيطر على العالم)، تقع الصين من هذه النظرية على حافة الهلال الداخلي المحيط بقلب الارض الذي حدده ماكيندر، وقد أشار ماكيندر الى الصين بصورة مقلقة، محدداً بذلك أهمية الصين الجيوسيتراتيجية في المستقبل، فعندما شرح كيف أن أوراسيا كانت المركز الجيوسيتراتيجي للقوة العالمية، افترض أن الصينيون إذا ما وسعوا قوتهم خارج حدودهم، فإنهم سيشكلون الخطر الداهم على الحرية العالمية؛ لأنهم سيضعون واجهة

DOI:10.52113/uj05/021-14/1850-1868

محيطية أمام موارد القارة الكبرى، وهي منفعة كان الروس قدر حرموا منها من أن يكون لهم منطقة ارتكاز فيها، كما أشار ماكيندر أيضاً، أنه لما كانت روسيا عملاق أوراسي آخر ولا تزال قوة برية ذات جبهة محيطية يحول دونها الجليد، فإن الصين بفضل خطها الساحلي المعتدل مع كثير من الموانئ الطبيعية الصالحة تشكل قوة برية وبحرية عظيمة، إذ تخوف ماكيندر من أن الصين قد تحتل روسيا يوماً ما وتمتد الى أن تصل الى آسيا الوسطى لتستحوذ على ثرواتها المعدنية بما فيها الطاقة .[8]

كما نعتقد أن الصين قد يدفعها ضغط السكان على المساحة الى التوسع على جيرانها أولا ثم نحو اسيا الوسطى كما فعلت الولايات المتحدة عندما توسعت على حساب المكسيك ومن ثم على احتلال الجزر في المحيط الهادي، وهذا ما تنبأ به ماكيندر في كتابه (المثل الديمقراطية والحقيقة)، بأن الصين جنباً الى جنب الولايات المتحدة الامريكية، ستقود العالم أخيراً عن طريق بناء حضارة جديدة لربع البشرية لا شرقية ولا غربية .

أما بالنسبة لموقع الصين من خصائص الدولة البحرية التي اشترطها ماهان في نظريته ، إذ تقع الصين على واجهة بحرية واحدة تطل بها على المحيط الهادي بساحل طويل جداً وذات صفات ملاحية مناسبة سمحت لها بإنشاء الموانئ التجارية العملاقة، فضلاً عن إنشاء القواعد العسكرية، كما يتمتع الساحل البحري بظهير خلفي قوي وذات كثافة سكانية عالية، فيما تتميز الصين بمساحة شاسعة وعدد سكان كبير يوفران فرصة مواتية لبناء قوة بحرية، ولا سيما بعد التوجهات الحديثة للنظام السياسي الصيني بالاستفادة من خصائص الموقع البحري

خرج ماهان بنتيجة هامة في قوله : إن الخطر على الدولة البحرية يتمثل في الكتلة القارية الأوراسية، محدداً بذلك الدول المنافسة للولايات المتحدة في السيطرة على العالم، وعلى رأسها دولتا روسيا والصين، وذلك قبل قيام النظام الشيوعي بعقدين من الزمان في روسيا وكذلك الصين بالدرجة الأولى، من ذلك سعت الصين بحكم موقعها الجغرافي المميز الى بناء اسطول بحري قوي، فهي تسيطر على الساحل الآسيوي للمحيط الهادي، ويمتد ذلك حتى حدودها الجنوبية القريبة من المحيط الهندي، وهي تحاول مد نفوذها عن طريق ارتباطها بواسطة خطوط انابيب نقل الطاقة، لأن الصين تواجه بيئة أكثر عدائية في البحر منه في البر، فهي تواجه سلسلتين من الجزر المعادية تتمثل بشبه الجزيرة الكورية وجزر كوريل واليابان وتايوان والفلبين واندونيسيا واستراليا لتشكل نوعاً من السور العظيم بالاتجاه المضاد، وهو خطاً منتظماً و حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الامريكية يعمل كبرج حراسة لمراقبة الصين، وقطع الطريق أمام تجارتها الدولية والحد من نفوذها البحري، وبفضل هذه الجزر ترى الصين نفسها لا تزال قوة بحرية مقيدة وغير آمنة ، وتنظر الى هذه الجزر على انها امتداداً أرخبيلياً للبر الصيني .[9]

هذا السلوك الصيني أكده نائب رئيس البحرية الامريكية السابق (لسيث كروسبي) بقوله: يمكن للصين أن تدفع الى ميدان القتال قوة تهاجم بغواصات أكبر من القوة البحرية الامريكية التي لديها (75 غواصة) جاهزة للخدمة الفعلية في غضون أعوام، ويبدوا أن الصين ليست بصدد مهاجمة أية حاملة أمريكية بقدر ما هو تطوير لقدراتها بهدف ثني البحرية الامريكية من الدخول الى سلسلة الجزر المضادة فحسب، بل ستكون حرة في أن تستعرض قوتها الى ما وراء البحار، وما دامت القدرة على رسم سلوك العدو هي جوهر القوة، فهذا دليل على أن صيناً عظمى تتحقق الآن براً وبحراً .[10]

أما بالنسبة لموقع الصين من نظرية سبايكمان، فهي تقع ضمن نطاق الهلال الخارجي الذي حدده سبايكمان في (أوربا الغربية والشرق الأوسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والشرق الأقصى)، واطلق عليه محيط الأرض، وذكر أن المنطقة تتمتع بأهمية جيوبولتيكية لما لديها من امكانيات الوصول الى البحر والى المناطق الداخلية، ما لفت انظار النفوذ الامريكي لاحتواء الاتحاد السوفيتي سابقاً والصين، اعتقاداً منه أن الصين من بين القوى الآسيوية التي من شأنها أن تصبح أقوى قوة في الشرق الأقصى، وحذر سبايكمان الولايات المتحدة من ذلك، وبين أن السبب يكمن في ضمان عدم وجود قوة الخصم للصين في تلك المنطقة، ولابد أن تتحالف وتنتشر الولايات المتحدة الامريكية في تلك المنطقة لضمان هيمنتها ونفوذها العالمي هناك .[11]

وبالنسبة لموقع الصين من نظرية القوة الجوية لدي سفرسكي، إذ تقع الصين ضمن نطاق الدائرة الشمالية لمنطقة نفوذ القوة الجوية الروسية، من ذلك نفهم أن سفرسكي لم يعطي للصين أهمية جيوستراتيجية كدولة منافسة على السيادة العالمية

DOI:10.52113/uj05/021-14/1850-1868

، بل جعل منها كحليف قوي ومنطقة مفتوحة للقوة الجوية الروسية، فقد تحدث سفرسكي عن الدولتين الكبيرتين فقط مع بعض الاشارات الطفيفة لقوة بريطانيا الجوية، غير أن كلامه حمل معه بذور نقده؛ ذلك أن أي دولة كبيرة أم صغيرة في النصف الشمالي أو الجنوبي من الأرض يمكنها إذا تجمعت لديها الأسباب التي تجعل منها قوة عسكرية جوية قوية، وإذا تكونت لديها الرغبة الأكيدة في النمو والسيطرة السياسية أن تحصل على السيادة العالمية، إذ يمكن للتنين الصيني الصاعد واستراليا والبرازيل والارجنتين أن تحقق السيادة، خاصة وأننا في عصر التكنولوجيا الذي تطورت فيه القاذفات الجوية والصواريخ عابرة للقارات، فالمسألة لا يمكن حصرها بدولتين دون النظر الى المستقبل وما يحمله من تقدم تكنولوجي في مجال صناعة السلاح وتعاظم أسلحة الدمار النووية والصاروخية من قواعد برية وطائرات حاملة للقنابل النووية وغواصات حاملة أيضا لهذه الاسلحة المدمرة، كلها عوامل أدت الى توازن كبير في القوى الدولية، كما أدت الى منع الحرب الشاملة حتى الآن .[12]

مما تقدم نستطيع القول أن الصين لم تكن بمعزل عن النظريات الاستراتيجية واهتمام وعناية أصحابها، فلا مراء إذ قلنا أن الصين تتميز بموقع استراتيجي حيوي، استطاعت استغلال ظروفه الجيوسياسية أفضل استغلال في تطوير سياستها الخارجية، تيمناً بالمقولة الشهيرة لنابليون بونابرت أعطني جغرافية دولة ما أخبرك بسياستها الخارجية، فالصين اليوم تعيش ظروف العزلة المخططة عن متاعب السياسة والانغماس بالصراعات الدولية نفسها التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية واستطاعت بناء هيكلها الاقتصادي لدعم توجهاتها المستقبلية، فهي تنتهج السياسة الهادئة نفسها، وتسعى لبناء أكبر أُسطولين بحريين تجاري وحربي في العالم، وزيادة الانفاق العسكري لتطوير قدراتها العسكرية على الاراضي البرية، كما تحاول الاستفادة من التحالف الثلاثي مع روسيا والهند، واستغلال دعمها بهدف تدمير مرتكز القدرات البحرية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي، وتحجيمه في المحيطين الهندي والهادي وهذا ما حذر منه ماكيندر حينما قال : أن الصين بفضل خطها الساحلي المعتدل مع كثير من الموانئ الطبيعية الصالحة تشكل قوة برية وبحرية عظيمة، كما تخوف ماكيندر من أن الصين قد تحتل روسيا يوماً ما وتمتد الى أن تصل الى آسيا الوسطى لتستحوذ على ثرواتها المعدنية بما فيها الطاقة ، لذلك يمكن القول أن ضيق المساحة وضغط السكان عليها قد يد يدفع الصين لانتهاج سياسة التوسع على جيرانها في البر والبحر، وقد أشار ماكيندر الى ذلك بصورة مقلقة، وافترض أن الصينيون إذا ما وسعوا قوتهم خارج حدودهم، فإنهم سيشكلون الخطر الداهم على الحرية العالمية .

كما خرج ماهان بنتيجة هامة في قوله : إن الخطر على الدولة البحرية يتمثل في الكتلة القارية الأوراسية، محدداً بذلك الدول المنافسة للولايات المتحدة في السيطرة على العالم، وعلى رأسها دولتا روسيا والصين، من ذلك سعت الصين بحكم موقعها الجغرافي المميز الى بناء اسطول بحري قوي بغية مواجهة الدول الجزرية الحليفة للولايات المتحدة الامريكية، في حين لفت سبايكمان أنظار الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء الصين، اعتقاداً منه أن الصين من شأنها أن تصبح أقوى قوة في الشرق الأقصى ونصحها للتحالف مع الدول البحرية المواجهة للصين ونشر قواتها لاستمرار هيمنتها العالمية .

المطلب الثاني ـ المساحة :

إن لمساحة الدولة ميزة استراتيجية خاصة، وميزات اقتصادية عامة لا يمكن تجاهلها، على الرغم من تراجع دور المساحة في قوة الدولة في ظل التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم وتطور الصناعة العسكرية، فالدول الكبيرة المساحة تتصف بميزات عسكرية تجعل غزوها واحتلالها صعب للغاية، أي أنها تملك ميزة العمق الاستراتيجي التي تسمح لها بترتيب صفوفها واعادة انتشار جيوشها بشكل مناسب فيما لو تعرضت لغزو من دولة معادية، فضلاً عن توزيع مواضع المنشآت الصناعية والمخازن المهمة والتركز السكاني وموقع العاصمة .

تبلغ مساحة الصين (9,600,000 كم2)، وبذلك فهي تحتل ثالث أكبر دولة في العالم من حيث المساحة بعد روسيا وكندا، هذه المساحة الكبيرة أهدت الصين عمق استراتيجي كبير، وهو عامل مهم في تدعيم الوزن الاستراتيجي للدولة، إذ منحتها المساحة هيبة وقيمة سياسية كبيرة، وأسهمت في بناء قواعدها الاقتصادية من جانب آخر، وعسكرياً هي قادرة على أضعاف تأثير

DOI:10.52113/uj05/021-14/1850-1868

الأسلحة النووية في حالة التعرض لهجوم نووي، إذ تمتد الصين من الشمال الى الجنوب لمسافة (5500 كم) ، بينما يبلغ امتداد الصين من الشرق الى الغرب (5200 كم) .[13]

كما وفرت للصين ميزات ايجابية انعكست على سياستها الخارجية، واسهمت في بناء علاقات قوية مع دول الجوار الجغرافي ودول العالم الأخرى، فقد اسهمت مساحة الصين الكبيرة في الحد من تأثير الدول المجاورة على حركة الصين من خلال امتصاص آثار بعض أدواتها الاقتصادية والبشرية، ورفدت حركة الصين ببدائل وخيارات متعدد، وساعدت في حرية القرار السياسي الخارجي للصين، ولكون مساحة الصين مدعومة بموارد طبيعية وبشرية ممتازة، مكنها ذلك بناء قاعدة اقتصادية رصينة حررت الدولة من القيود الخارجية وجعلتها تنتهج سياسة خارجية مرنة مبنية على أساس العلاقات المتبادلة في المصالح، مما أسهم ذلك في بناء قوتها الجيوستراتيجية خارج حدودها السياسية، فالصين اليوم لا تواجه أي تهديد حقيقي من دول جوارها الجغرافي، ولا في أوراسيا، فالمساحة الكبيرة كفلت للصين الحماية من أي تهديد على اليابس، وإن أكبر تهديد عسكري للصين يأتي من البحرية الأمريكية المتمركزة في المحيط الهادي .

ومن جانب آخر أسهم التنوع التضاريس الذي أوجدته المساحة الكبيرة في عزلة الصين، وهذه الحقيقة فرضته الجغرافية في وقتٍ من الأوقات، فالدولة محاطة من جهة الشرق بالبحار وتطوقها الجبال الوعرة من الشمال الشرقي والجبال من الجنوب وصحراء غوبي وتاكلامكان من الشمال والغرب وهضبة التبت من الجنوب الغربي المتاخمة لجبال الهملايا، هذه التضاريس أسهمت في حماية وعزلت الصين عن جيرانها، غير أن التقدم التكنولوجي في الصين استطاع الحد من هذه المعوقات ، كما أسهمت التضاريس المعقدة في تباين التوزيع الجغرافي لسكان الصين وانتشارهم في معظم الاراضي الصينية، فجعلت الصين في وضع منيع من حيث الحدود السياسية التي تفصل بينها وبين جيرانها، ورفدتها بتنوع ثقافي، إذ كان لعدد السكان الكبير دوراً فاعلاً في استغلال الموارد الطبيعية بشكل أمثل، مما ساعد على الازدهار الاقتصادي في الصين وتقدمها لتصبح من أقوى دول العالم الصناعية .[14]

هذه الميزات الاستراتيجية التي تتمتع بها الصين، جاءت بحكم مساحة الدولة التي تصنف بالعملاقة حسب تصنيفي (باوندز ودبليه) ، فهي توصف بأنها دولة قارة، ولذلك كانت الميزات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي منحتها المساحة للصين، منطلقاً في توجهاتها وسياستها الخارجية نحو بناء علاقاتها وتحالفاتها السياسية والاقتصادية مع دول العالم، ومن ثم تعظيم قوتها ونفوذها الجيوستراتيجي في مناطق مختلفة من العالم، إذ نجد الصين اليوم حاضرة بقوة في منطقة الشرق الأوسط وفي القارة الافريقية وفي قارة أمريكا الجنوبية لتوسيع نفوذه الجيوستراتيجي، وهي تسعى بشتى الطرق للحفاظ على هذه الميزة الجيوسياسية، والتي تشكل جزءً مهماً من الأمن القومي الصيني .

المطلب الثالث ـ المناخ :

تخلق الظروف المناخية الايجابية ظروفاً اقتصادية جديدة، تنعكس بدورها على بناء قوة الدولة

وعلى تحديد مكانتها الدولية، فالدول التي تقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي تتمتع بقوة غذائية أمنية تفتقر لها الدول التي تعتمد على استيراد الجزء الأكبر من الغذاء لسد احتياجات سكنها، وبالنتيجة تقع الدول الأخيرة تحت رحمة وضغوط الدول المصدرة للغذاء، مما يقلل من مكانتها الدولية، ومركزها السياسي، وقوة تأثيرها على السياسات العالمية .[15]

إن الموقع الفلكي للصين أسهم في وجود تنوع مناخي وتضاريسي معقد، فهي دولة عملاقة ولديها مجموعة كبيرة من المناخات، ومن ثم تنوع محصولي كبير، ودرجة ممتازة من الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، إذ يسود اقليم المناخ البارد في القسم الشمالي الشرقي من الصين، ويظهر بشكل واضح في منشوريا وتحديداً في مدينة هاربين، يتميز هذا المناخ بشتاء بارد جاف تنخفض فيه درجة الحرارة الى أقل من (-10°)، وصيف حار ممطر، ويتأثر بمرور الرياح الموسمية الشتوية التي تجلب الكتل الهوائية الباردة من سيبريا، ورياح موسمية صيفية جنوبية حارة ورطبة، كما يظهر اقليم مناخ الصحاري على شكل حزام يبدأ من شمال غرب بكين ليغطي كامل منغوليا الداخلية تقريباً الى مدينة توربان في مقاطعة شنجيانغ شمال غرب الصين، ثم الى الجنوب عند تاكلاماكان،

DOI:10.52113/uj05/021-14/1850-1868

وهو مناخ قاري بقوة يتميز بشتاء قارص وصيف حار جداً، ويكون تساقط المطر في هذا الاقليم أقل من(150ملم)، ويسود اقليم مناخ الجبال في القسم الغربي على شكل سلسلتين تمتدان من الشمال الغربي الى الجنوب والجنوب الغربي، وأهمها جبال تيان شان والتبت والهملايا ويونان، كما يسود اقليم المناخ القاري في القسم الوسط الشرقي من الصين، وتحديداً في مدن بكين وتياجين وباوتو وهوهوت، ويتميز بشتاء بارد وصيف حار، بينما يظهر اقليم المناخ المعتدل في شرق الصين وتحديداً في مدينة شنغهاي ،ويتميز بصيف حار وشتاء أكثر اعتدالاً، ويسود مناخ الهضاب في جنوب غرب الصين، وتحديداً في جنوب شرق التبت، ويتميز بالاعتدال من حيث درجة الحرارة والامطار، كما يظهر اقليم مناخ جنوب الصين شبه الاستوائي، في مدن قوانغتشو وفوجيان وهونج كونج وجزر مكاو وتايوان، ويتميز بصيف حار وشتاء معتدل جداً تزيد درجة الحرارة فيه على (15°) .[16]، ويمكن حصر خصائص المناخ الصيني بالآتي .[17] :

أولاً ـ تأثير الرياح الموسمية :

يتباين تأثير أحزمة الرياح العالمية ومصادر تدفئة الأرض والبحر في الصين، إذ تتكون أشهر مناطق الرياح الموسمية في جنوب شرق الصين، وتتشابه الى حدٍ كبير مع المنطقة الشرقية لأمريكا الشمالية، فهي تقع على خط العرض نفسه في القسم الشمالي من نصف الكرة الأرضية، وبذلك يكون تأثير الرياح الموسمية في الصين أكثر وضوحا في محافظة Daxinganling، وتحديداً فوق مرتفعات Helan، Yinshan، Tanggula ، Bayan Har، Wushaoling، Gangdise الشرقية ؛ وذلك بسبب التحكم في نظام الضغط العالي البارد في سطح الأرض في موسم الشتاء، إذ تسود في هذه المنطقة الرياح الشمالية ومظاهر المناخ البارد الجاف، ومن ناحية أخرى يتم التحكم في هذه المنطقة خلال موسم الصيف من خلال نظام الضغط المنخفض الدافئ، وبالتالي تسود فيها الرياح الجنوبية فتجلب الدفئ والظروف الرطبة للمنطقة .

وبذلك يظهر تأثير الرياح الموسمية على الصين في موسم الصيف وتصنف على أنها رياح موسمية جنوبية شرقية، وجنوبية غربية، إذ تهب على الجنوب الشرقي رياح موسمية ذات نظام الضغط العالي شبه الاستوائي في شمال المحيط الهادئ، فيؤثر بشكل رئيسي على المنطقة الشرقية من الصين، أما الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، فلها مصدران، إحداهما يأتي من الرياح الموسمية الجنوبية الغربية في المحيط الهندي ، والتي تشكل تياراً نفاثاً منخفض الارتفاع في بحر العرب ، ثم يؤثر على الجنوب الغربي وجنوب الصين عبر شبه الجزيرة الهندية، والآخر هو امتداد للرياح التجارية القادمة من شمال أستراليا ، والتي تعبر خط الاستواء ثم تستمر في التدفق شمالًا للتأثير على جنوب ووسط الصين .

ثانياً ـ قارة المناخ قوية :

وتتشكل منها تغيرات حرارية كبيرة على كتلة اليابسة مع غياب الرطوبة، ومن أبرز مميزات المناخ القاري في الصين هي التغيرات الكبيرة في درجات الحرارة السنوية، فالانقلاب الصيفي والشتوي مرتبطان بالانقلاب الشمسي مباشرةً، وبالأشهر الأكثر سخونة وبرودة على التوالي، وتكون درجة الحرارة في الربيع أعلى مما كانت عليه في الخريف، ويتركز هطول الأمطار في الصيف. هذه القارية المناخية في الصين تزداد بالاتجاه من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي، والحدود بين المناخ القاري والمناخ المحيطي هو الخط الممتد على طول نهر هوايخه - تشينلينج - غرب جبال سيتشوان - جبال الهيمالايا .

ثالثًا ـ يرتبط كل من المطر والحرارة ارتباطاً وثيقاً بفصل الصيف :

ان الرياح الموسمية القادمة من منطقة خطوط العرض المنخفضة في المحيط الهادئ والمحيط الهندي تتميز بالدفئ والرطوبة، وينتج عن ذلك تولد المناخ الحار الرطب في الشتاء، أما الرياح الموسمية القادمة من قارة أوراسيا تجلب معها الظروف المناخية الباردة الجافة، وبالتالي فإن جميع المناطق في الصين تقريبًا تتلقى معظم هطول أمطارها السنوية في أشهر الصيف الحارة، وهذا يوفر بيئة مناخية جيدة لتنمية الزراعة والثروة الحيوانية. ومع ذلك ، فإن عدم استقرار هطول الأمطار الموسمية يؤدي في بعض الأحيان إلى تفاقم حجم الاضرار الناجمة عن الاحوال الجوية الخطرة مثل الجفاف والفيضانات .

رابعًا ـ نظراً لمساحة الأرض الشاسعة والتضاريس المختلفة فإن أنواع المناخات معقدة ومتنوعة في الصين

DOI:10.52113/uj05/021-14/1850-1868

تهيمن على الصين المناخات شبه الاستوائية والمعتدلة. بناءً على مؤشرات درجة الحرارة مثل درجة الحرارة المتراكمة مثل (متوسط درجة الحرارة اليومية > = 100 درجة مئوية) ومؤشر الجفاف ، إذ قسم هوانغ بينغ وي الصين الى 7 مناطق درجة حرارة ، 21 منطقة طبيعية ، و 45 منطقة فرعية ، مما يشير

الى تعقيد المناخات في الصين. ومع ذلك ، من حيث التصنيف أو تقسيم المناطق المناخية ، تنتمي معظم مناطق الصين إلى المناطق شبه الاستوائية و المناطق المناخية المعتدلة. أما جزر هاينان ، جنوب تايوان ، Qiongzhou وشبه جزيرة Leizhou وجنوب يونان وعدد قليل من المناطق الأخرى فهي تقع في منطقة المناخ الاستوائي .

فقد تعقدت المناطق المناخية في الصين وتنوعيت بدرجة كبيرة، الى درجة اختلفت فيها تقسيمات الباحثين لأنواع الاقاليم المناخية في الصين، فالمناخات البارد والمعتدل والدافئ المعتدل ، تظهر في شمال الصين، وهناك المناخ شبه الاستوائي والاستوائي ، ومناخ المرتفعات على الحدود بين المناطق المعتدلة الدافئة وشبه الاستوائية يمتد تقريبًا على الخط الفاصل بين نهر هواي - جبال تشينلينغ ، وهو أيضًا الخط الفاصل بين شمال الصين وجنوب الصين . والخط الفاصل بين المناطق شبه الاستوائية و تمر المناطق الاستوائية تقريبًا عبر الجزء الجنوبي من جزيرة تايوان ، والجزء الشمالي من شبه جزيرة Lezhou ، وجنوب يونان. وبسبب مساحة الأرض الكبيرة أدى ذلك الى وجود واحدة من أكبر المناطق الزراعية الرائدة في العالم ، وتنقسم المنطقة شبه الاستوائية في الشمال والوسط والجنوب. مما خلق ظروف مواتية لزراعة المحاصيل الشتوية، بينما تنقسم المنطقة الاستوائية إلى مزيد من المناطق الهامشية يمثلها المناخ المداري، والمركزي، ومداري استوائي، والمناخات على تشينغهاي ـ هضبة التبت فريدة من نوعها. على عكس المناطق الشرقية في نفس خط العرض ، فهي لا تتأثر بتكتل الهواء البارد في الشتاء وتكون درجة حرارته منخفضة في الصيف . بناءً على مؤشر مثل عدد الأيام التي يكون متوسط درجة الحرارة فيها ≥**100** درجة مئوية ، وهي درجة الحرارة المطلوبة للإزهار وثمار الثمار المحاصيل المحبة للحرارة ، ومتوسط درجة الحرارة لأدفأ شهر في تشينغهاي، ويمكن تقسيم هضبة التبت إلى مناخات البرد ، والمعتدل البارد ، والمرتفعات المناطق المعتدلة .

هذا التنوع المناخي المعقد ، الذي هو نتاج للتنوع التضاريسي المعقد في الصين، ظهرت نتائجه بشكل واضح على الوضع السياسي والاقتصادي في الدولة، ومنحها نوع من الحماية الطبيعة متمثلةً بالسلاسل الجبلية المحيطة بها من الشرق والغرب، ومدى انعكاس ذلك على استقرار وضعها السياسي والاقتصادي والأمني ومن ثم مكنها من تحقيق درجة متقدمة من (الاكتفاء الذاتي)[*] في انتاجها الزراعي، إذ بلغت درجة الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب بشكل عام ما نسبته (92 ، 95 ، 96%) للسنوات (2018 ، 2019 ، 2020) على التوالي، غير أن هذه النسبة تتباين من محصول لأخر، فقد سجل محصول (القمح) فائضاً عن درجة الاكتفاء الذاتي للدولة بلغت نسبته (104، 103، 101%) للسنوات (2018 ، 2019 ، 2020)، في حين بلغت درجة الاكتفاء الذاتي من محصول الشعير نسب متدنية بلغت (18، 33 ، 15%) للسنوات نفسها على التوالي، فيما سجل محصول الذرة الصفراء نسبة (87 ، 91 ، 95%) للسنوات نفسها، وهو مؤشر على وجود عجز غذائي في توفير هذا المحصول، والذي قد يدفع الدولة لاستيراده طالما حجم الاستهلاك في الدولة يصل الى أكثر من نصف الانتاج لهذا المحصول، ويعزى سبب العجز في هذا المحصول الى عزوف معظم سكان الصين عن استخدامه كغذاء رئيسي في وجبات الطعام والاعتماد على القمح والرز بدلاً عنه، لذلك انحصر استخدامه كعلف للحيوانات ولاسيما الخنازير، فالصين تستورد ملايين الاطنان سنوياً من محصول الشعير من دول فرنسا وكندا واستراليا وتستخدمه كعلف لقطعان الخنازير التي تربى بكثرة في الدولة .[18]

كما سجل محصول الذرة البيضاء ما نسبته (50 ، 88 ، 45%) للسنوات نفسها، بينما سجل محصول الأرز نسبة ثابتة بلغت (98%) للسنوات الثلاثة ذاتها على التوالي، وبالنسبة لدرجة الاكتفاء الذاتي من منتجات (الزيوت والدهون)، فقد سجلت الصين فائضاً عن درجة الاكتفاء الذاتي في هذه المنتجات بلغت نسبتها (143 ، 139 ، 144%) للسنوات نفسها على التوالي، في حين سجلت منتجات (اللحوم بشكل عام) درجة اكتفاء ذاتي بلغت نسبتها(94، 92 ، 90%) للسنوات نفسها، فيما سجلت منتجات (لحم البقر) درجة اكتفاء ذاتي ما نسبته (80، 73 ، 70%) للسنوات نفسها، في حين سجلت منتجات (لحوم الدواجن)

DOI:10.52113/uj05/021-14/1850-1868

درجة اكتفاء ذاتي بلغت نسبتها (94، 95 ، 95%) للسنوات نفسها، بينما بلغت درجة الاكتفاء الذاتي من (الحليب ومنتجاته) نسبة ثابتة بلغت(100%) للسنوات نفسها على التوالي، كما سجل منتج السكر درجة اكتفاء ذاتي ثابتة أيضاً بلغت نسبتها (63%) للسنوات (2018، 2019، 2020) على التوالي .

المطلب الرابع ـ الموارد المعدنية :

تؤدي الموارد المعدنية لأي دولة دوراً مهماً، ولها تأثيراً مباشراً على سياستها الخارجية؛ بوصفها مقوماً رئيساً من مقومات قوة الدولة، فالسياسة الخارجية للدولة تُرسم انطلاقاً من الموارد المتاحة لها، وذلك تجنباً لفشل استراتيجياتها الكبرى في حال تناقض الموارد المتاحة مع الطموحات الخارجية، وبالنتيجة فإن الموارد تؤثر في قدرة الدولة على إنتهاج سياسة خارجية مستقلة، على الرغم من عدم وجود دولة في عالمنا المعاصر تمتلك من الموارد ما يكفي لاتباعها سياسة خارجية مستقلة إستقلالاً كاملاً، ونظراً لتعدد الموارد المعدنية في الولايات المتحدة الامريكية والصين بشكل كبير جداً، سيتم التركيز على النفط والغاز الطبيعي

ولبيان أثر النفط كسلعة استراتيجية مؤثرة في السياسة الدولية بشكل عام، وفي بناء القوة الجيوستراتيجية للصين بشكل خاص، لابد لنا من تسليط الضوء على حجم الإحتياطي من النفط الخام الصيني، والعمر الإفتراضي (أمد النضوب) لهذا المورد الإستراتيجي .

إذ يتضح من معطيات جدول (1) وشكل (1) أن الإحتياطي النفطي في الصين بلغ (25,620) مليون برميل في نهاية عام 2016، بنسبة (1,7%) من إجمالي إحتياطي العالم من النفط الخام في العام نفسه، والبالغ (1,490,661) مليار برميل، إرتفع الى (25,627) مليون برميل، أي بمقدار (7) مليون برميل، وبتغير نسبي بلغ (0,3%) في نهاية عام 2017، وبنسبة (1,7%) من إجمالي الإحتياطي العالمي البالغ (1,492,160) مليار برميل في العام نفسه، وقد إستمر إحتياطها النفطي بالثبات النسبي في نهاية عام 2018، إذ بلغ (25,927) مليون برميل، بنسبة (1,7%) من إجمالي إحتياطي العالم للعام نفسه البالغ (1,497,986) مليار برميل .

جدول (1)

تطور إحتياطي النفط المؤكد في الصين ودول مختارة للمدة (2016 ـ 2018) بـ (مليون برميل في نهاية العام)

العام / الدولة	2016	النسبة %	2017	النسبة %	2018	النسبة %
روسيا	80,000	5,4	80,000	5,4	80,000	5,3
الولايات المتحدة	32,773	2,2	39,160	2,6	47,120	3,1
الصين	25,620	1,7	25,627	1,7	25,927	1,7
الهند	4,622	0,3	4, 495	0,3	4,423	0,3
كندا	4,357	0,3	4,421	0,3	4,421	0,3
باقي دول العالم	1,343,289	90,1	1,338,457	89,7	1,340,518	89,5
إحتياطي العالم	1,490,661	100	1,492,160	100	1,497,986	100

Source: Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC, Annual Statistical Bulletin,2019, Table 3.1, p[26] .

شكل (1)

تطور احتياطي النفط المؤكد في الصين ودول مختارة للمدة (2016 ـ 2018) (مليون برميل في نهاية العام)

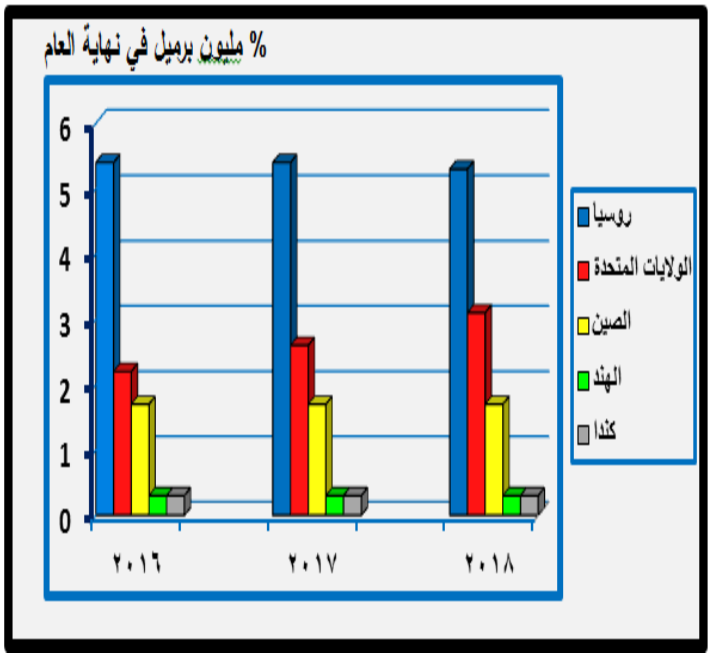

المصدر: جدول (1) .

DOI:10.52113/uj05/021-14/1850-1868

مما يلاحظ ان الصين شغلت المرتبة الثالثة في الجدول بعد دولتي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان شغلتا المرتبتين الأولى والثانية على التوالي من حيث الإحتياطي النفطي، بينما شغلت كل من الهند وكندا المرتبتين الأخيرتين . وهذا المركز الذي شغلته الصين لا يقلل من قوة الدولة الجيوستراتيجية في المنافسة العالمية؛ طالما هناك تخطيط صيني متقن في عملية ادارة الموارد ولاسيما موارد الطاقة، فالمتتبع لسياسة الصين النفطية يجد أن الصين من أقل الدول استنزافاً لخزينها النفطي الاستراتيجي مقارنة بالدول المنافسة لها على الرغم من ديناميكية الماكنة الصناعية الصينية التي لا تعرف التوقف، من أجل استمرار النمو الاقتصادي الصيني في تصاعده، وحجم سكان الصين الكبير، فالصين غالباً ما تستغل وبذكاء عالٍ انخفاض اسعار النفط العالمية بفعل التغيرات الجيوسياسية التي تطرأ على العالم في آنٍ وأخر، فتعمل على شراء أكبر قدر من النفط الخام وملء خزاناتها الاستراتيجية من النفط من دون أن تعبث باحتياطها وتستنزفه، وأصدق مثال على ذلك هو توجهات الصين في عام 2014 منطقة الخليج العربي وشراء ملايين البراميل من النفط الخام من دول العراق والسعودية لاسيما بعد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على ايران والتي دفعت كل من الصين والهند الى البحث عن حلفاء جدد لسد احتياجاتهما من النفط الخام فكان العراق الدولة الرئيسة لتوجه الدولتين السالفتين الذكر من أجل سد احتياجاتهما النفطية، فالصين اشرت نصف الانتاج النفطي العراقي لعام 2014 وعملت على زيادة خزينها الاستراتيجي .

هذه السياسة الصينية الذكية والمتقنة هي من تثير القلق والرعب اليوم في صفوف الدول العظمى المنافسة للصين وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي أخذت تنظر الى الصين على انها أصبحت الدولة الأولى في العالم التي تهدد النظام الدولي في ظل الغموض الذي يكتنف السياسة الصينية والتخطيط الاستراتيجي الصين الذي لا أحد يستطيع التنبؤ به بدقة خاصة وأن الصين مليئة بالمفاجئات وآخرها الطفرة الهائلة والغير متوقعة في النمو الاقتصادي الصيني التي اعادت رسم الخريطة السياسية للعالم وحددت دور الصين ومكانتها الجديدة كأحد أهم الأقطاب المؤثرة في المنظومة العالمية . ولذلك كان النفط ولازال يؤدي دوراً كبيراً في بناء قوة الصين الجيوستراتيجية وتوسيع علاقاتها الاقتصادية بدول العالم ومن ثم توسيع نطاق نفوذها الجيوستراتيجي الذي بدأت تظهر ملامحه في مناطق كثيرة من العالم لم تكن محط اهتمام الصين في وقت سابق .

وفيما يتعلق بالعمر (الإفتراضي للنفط الصيني)[*]، تكشف لنا معطيات جدول (2) وشكل (2) أن عمر النفط الصيني يمتد ليصل الى (68) عاماً ، إذ تتفوق الصين في طول العمر الإفتراضي النفطي على ثلاث دول هي الهند وكندا والولايات المتحدة الامريكية، لتشغل بذلك المركز الثاني في الجدول بعد روسيا التي شغلت المركز الاول من حيث طول العمر الإفتراضي النفطي فسجلت (76) عاماً، في حين شغلت الهند المركز الثالث فسجلت (66) عاماً، بينما شغلت كندا المركز الرابع فسجلت (34) عاماً، أما الولايات المتحدة الأمريكية فبلغ العمر الإفتراضي لنفطها الخام (30) عاماً، لتشغل بذلك المركز الأخير .

جدول (2)

العمر الإفتراضي للنفط الخام في الصين ودول مختارة عام(2018)

الدولة	الإحتياطي (مليون برميل في نهاية العام)	الانتاج (الف برميل / يوم)	العمر الإفتراضي (R / P)
روسيا	80,000	10,527,4	76
الصين	25,620	3,781,0	68
الهند	4,622	695,6	66
كندا	4,357	1,276,0	34
الولايات المتحدة	32,773	10,961,7	30

Source : Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2019, Table 3.1 and 3.5, p[26,31]

.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1850-1868

شكل (2)

العمر الإفتراضي للنفط الخام في الصين ودول مختارة عام(2018)

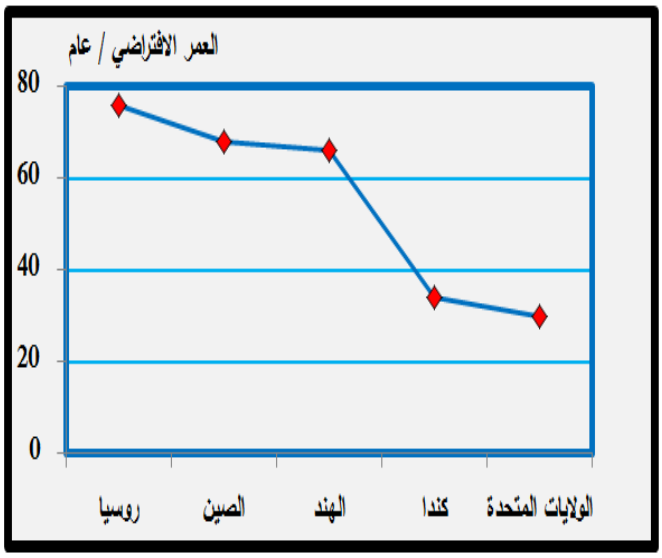

المصدر: جدول (2) .

نستنتج مما تقدم أن النفط الصيني سيبقى لمدة تزيد على نصف قرن من الزمن، وهي أكثر بقليل من ضعف المدة للنفط الأمريكي البالغة أكثر من ربع قرن، بينما لا يمكن اهمال كل من روسيا والهند في هذا الجانب من حيث التحليل هذين الدولتين اللتين تنافس الولايات المتحدة الامريكية والصين اليوم في مجال استثمار النفط خارج حدودهما السياسية، فضلاً عن إمتلاكهما شركات إستثمارية عملاقة، إذ تتفوق روسيا في العمر الافتراض النفطي على الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والهند القريبة جدا في عمر نفطها الافتراضي على الصين وتشكل أكثر من ضعف العمر الافتراضي لنفط الولايات المتحدة الأمريكية،

ولذلك لابد من أخذ هذه المعطيات بنظر الاعتبار من قبل الصين إذا ما أرادت أن تتصدر قائمة اقتصادات العالم، فالصين تتميز بتطور احتياطها النفطي وهو أمر مهم جداً في زيادة العمر الافتراضي للنفط الصيني، ومن ثم بناء قوتها الجيوستراتيجية؛ لأنه يمنحها نوع من الاستقرار والطمأنينة التي تحتاجها في التخطيط الاستراتيجي لمستقبلها الاقتصادي، بوصفه يقلل من تأثير الازمات الاقتصادية الناتجة عن تغير اسعار النفط العالمية وما ينتج عنها من انخفاض نسبة الامدادات النفطية القادمة للصين من دول المنبع، بينما يمنحها تطور العمر الافتراضي للنفط الصيني في الوقت الذي تحتل فيه مسألة النفط أهمية كبرى في السياسة الدولية، المساحة الكافية لزيادة نموها الاقتصادي واستمرار الصعود الصيني العالمي .

فالنمو السريع الذي شهده الاقتصاد الصيني، أثر على حجم إستهلاك الدولة وحاجتها للموارد الطبيعية، ولا سيما موارد الطاقة الرئيسة مثل النفط ، فبعد أن كانت الصين حتى مطلع تسعينيات القرن الماضي دولة مصدرة للنفط معتمدةً على انتاجها المحلي، وتتمتع باكتفاء ذاتي منه، أصبحت كميات الطاقة المنتجة في الصين بعد ذلك غير كافية لمتطلبات اقتصادها، إذ تجاوز الطلب قدرتها الانتاجية فتحولت الى مستورداً للنفط، وأصبحت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على قمة الدول المستوردة للطاقة في العالم وبالنتيجة أثر ذلك على توجهات سياستها الخارجية إزاء الدول النفطية، ما دفع هذا التحول الصين المتعطشة الى موارد الطاقة والمنعزلة في الشرق الأقصى، الى طرق أبواب الشرق الأوسط متأخراً، وأصبحت أكثر تركيزاً على اقامة علاقات مع الدول المنتجة للطاقة في العالم .[19]

إن الصين انتهجت سياسة خارجية مرنة وقائمة على تبادل المصالح المشتركة مع الدول الغنية بموارد الطاقة الرئيسة، لسد حاجتها من هذه الموارد والتي أدت دوراً فاعلاً في نمو وتطور الاقتصاد الصيني في الآونة الأخيرة، غير أنها لا تحبذ استخدام القوة والتدخل العسكري المباشر في الحصول على النفط كما فعلت الولايات المتحدة ولازالت تفعل في منطقة الشرق الأوسط، بل تفضل الحصول على هذا المورد عن طريق بناء علاقات استراتيجية قوية وسلمية مع الدول المنتجة للنفط ، وهذا الأمر أسهم بشكل كبير في بناء قوتها الجيوسياسية، فالصين انتجت (3,823,5) مليون برميل يومياً في نهاية عام 2017، بينما تستهلك (12,799,) مليون برميل يومياً خلال العام نفسه، وهذا يعني أن الصين تستهلك يومياً أكثر من ثلاث أضعاف إنتاجها من النفط الخام، مما يعكس مدى تأثير النفط الخام في الاقتصاد الصيني، ومدى انعكاس ذلك على سياستها الخارجية وحاجتها لهذا المورد الحيوي لاستمرار النمو الكبير الذي يشهده الاقتصاد الصيني في القرن الحادي والعشرين، ويعزى حجم الإستهلاك النفطي الكبير للصين الى ضخامة حجم القاعدة الصناعية الصينية التي اجتاحت العالم أولاً ، فضلاً عن الإستهلاك البشري المتعدد

DOI:10.52113/uj05/021-14/1850-1868

الأغراض ثانياً ، والذي يأخذ حيزاً كبيراً من إجمالي الإستهلاك النفطي في الصين، ذلك أن الصين تمتلك حجم سكاني يكاد يصل الى ربع سكان العالم، وهذا بحد ذاته دليل وافي على كبر حجم الإستهلاك النفطي .

وما من شك أن الغاز الطبيعي يحتل أهمية جيوستراتيجية كبيرة بعد النفط بالنسبة للدول المنتجة لمصادر الطاقة الرئيسة، خصوصاً وان الغاز الطبيعي من أكثر الاختيارات الصديقة للبيئة؛ لقلة إنبعاثاته لثاني أوكسيد الكربون ، مما شجع الدول المتقدمة على زيادة معدلات انتاجها من الغاز الطبيعي .

بلغ إحتياطي الصين من الغاز الطبيعي (2,716) مليار متر مكعب في نهاية عام 2016، بنسبة (1,4%) من إجمالي إحتياطي العالم من الغاز الطبيعي البالغ (198,850) للعام نفسه، إرتفع الى (2,732) مليار متر مكعب في نهاية عام 2017، بزيادة طفيفة بلغت (16) مليون متر مكعب، أي بتغير نسبي بلغ (0,6%)، وبنسبة (1,4%) أيضاً من إجمالي الإحتياطي العالمي البالغ (201,804) في العام نفسه، ثم إستمر إحتياطها بالإرتفاع ليصل الى (2,856) في نهاية عام 2018، بزيادة بلغت (124) مليون متر مكعب، أي بتغير نسبي (4,5%)، وبنسبة ثابتة (1,4) من إجمالي الإحتياطي العالمي البالغ (203,229) مليار متر مكعب للعام نفسه، جدول (3) .

جدول (3)

تطور إحتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في الصين ودول مختارة للمدة (2016 ـ 2018) بـ (مليار متر مكعب في نهاية العام)

العام / الدولة	2016	النسبة %	2017	النسبة %	2018	النسبة %
روسيا	50,617	25,5	50,508	25,0	50,508	24,9
الولايات المتحدة	9,119	4,6	12,408	6,1	13.554	6,7
الصين	2,716	1,4	2,732	1,4	2,856	1,4
كندا	2,097	1,1	2,040	1,0	2,049	1,0
الهند	1,227	0,6	1,290	0,6	1,339	0,7
باقي دول العالم	133,074	66,9	132,823	65,8	132,923	65,4
إحتياطي العالم	198,850	100	201,804	100	203,229	100

Source: Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC, Annual Statistical Bulletin,2019, Table 9.1, p[112] .

شكل (3)

تطور إحتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في الصين ودول مختارة للمدة (2016 ـ 2018) بـ (مليار متر مكعب في نهاية العام)

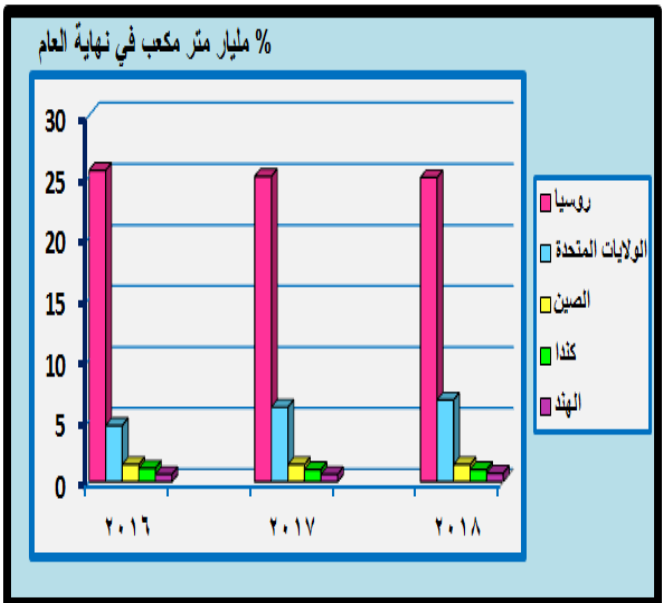

المصدر: جدول (3) .

نستنتج من خلال تحليل بيانات الجدول أعلاه، أن احتياطي الصين من الغاز الطبيعي في حالة نمو متصاعد على مدى السنوات الثلاثة، على الرغم من صغر حجم الزيادة في معدلات النمو السنوي، غير أن هذا الأمر مؤشر واضح على أن سياسة الصين التنموية في مجال تطوير الغاز الطبيعي تسير بخطوات سليمة ومخططة، فعلى الرغم من اتساع حجم القاعدة

DOI:10.52113/uj05/021-14/1850-1868

الصناعية الصينية وتنوعها الى جانب الحجم السكاني الكبير نجد الغاز الطبيعي الصيني في حالة تنامي مستمر .

وهذا الأمر يعد مصدر قلق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تتابع بحذر تنامي حجم الاقتصاد الصيني، وزيادة الطلب على الطاقة وخاصة النفط والغاز، على الرغم من تفوق الولايات المتحدة الامريكية في حجم الإحتياطي النفطي والغازي على الصين، فضلاً عن تفوقها في انخفاض نسبة الإستهلاك من هذين الموردين، غير أن مخاوفها أصبحت ملفتة للنظر بعد الازمة المالية العالمية الأخيرة، الى جانب أزمة كوفيد 19 (فيروس كورونا) التي اجتاحت العالم وأثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، هذين الأمرين والتي تسببا بضرر كبير في الاقتصاد الامريكي، وقد يشكلان نقطة مفصلية في تراجع أو صعود إقتصاديات الدول العظمى، وبالنتيجة تزايد المكانة السياسية أو تراجعها، فالمتغير الاقتصادي لاعب رئيس في تغير مسارات ومستقبل العلاقات الدولية، وبناء القوة الجيوستراتيجية لأي دولة، والولايات المتحدة رقم صعب في هذه المعادلة بعَدها القوة العالمية الأولى، وقد أظهرت مخاوفها هذه بشكل علني، وبتهديدات مبطنة الى الصين بفرض عقوبات عليها، بينما نلاحظ أن الصين التي تعد القوة الاقتصادية الثانية على مستوى العالم تسير على خطى ثابتة ومنتظمة، فهي تستخدم المتغير الإقتصادي كأهم متغير ومحرك فاعل في بناء قوتها الجيوستراتيجية وتغيير نمط العلاقات والتحالفات على الساحة الدولية، ومن ثم فرض نفوذها الجيوستراتيجي بما يتناسب ومكانتها الجديدة، فالصين تُنضج على نار هادئة سبل توسيع وتطوير قدراتها التجارية والحربية التي ترتكز عليها لاحقاً في تحقيق طموحاتها غير المعلنة .

إن التنافس في تطوير القدرات الإقتصادية والعسكرية بدا واضحاً في سياسات وتوجهات الصين الخارجية، ولا سيما في الآونة الأخيرة بعد أن أخذت الصين تبحث لها عن حلفاء جدد من الدول الغنية بموارد الطاقة، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن نغفل الدور الروسي في تحديد موازين القوى وتغير قواعد النظام الدولي الحالي، هذا الدور الداعم بشكل واضح للصين، على الرغم من أن الأخيرة تشكل منافساً قوياً له في القارة الآسيوية، وتحديداً في شرقها، إذ تمتلك روسياً إقتصاداً قوياً وتتمتع بإحتياطي نفطي وغازي يفوق ماتمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية والصين .

الاستنتاجات :

1ـ إن الموقع الجغرافي المميز للصين أسهم في بناء قوتها الجيوستراتيجية بشكل كبير، فمن الناحية العسكرية منحها المحيط الهادئ في الغرب والسلاسل الجبلية المحيطة بها من جميع الجهات والصحاري الداخلية، عمق استراتيجي كبير جعل من غزوها أمر جداً صعب، ومن الناحية السياسية والاقتصادية أسهم الموقع الجغرافي في رسم شخصيتها السياسية وفرض هيبتها الاقليمية، ومن ثم بناء علاقاتها الدولية، ومنحها ميزة تجارية كبيرة أستغلتها بشكل أمثل لتوسيع نطاق أسواقها العالمية ووتوسيع نفوذها في الوقت نفسه، ولذلك يبرز تأثير الموقع الجغرافي كأحد أهم العوامل الطبيعية في بناء قوتها الجيوستراتيجية.

2. اسهمت مساحة الصين الكبيرة، والتي تصنف بالعملاقة حسب تصنيفي باوندز ودبليه، في الحد من تأثير الدول المجاورة على حركة الصين التجارية، من خلال امتصاص آثار بعض أدواتها الاقتصادية والبشرية، ورفدت حركة الصين ببدائل وخيارات متعدد، وساعدت في استقلالية القرار السياسي الخارجي للصين، ولكون مساحة الصين مدعومة بموارد طبيعية وبشرية ممتازة، مكنها ذلك من بناء قاعدة اقتصادية رصينة حررت الدولة من القيود الخارجية وجعلتها تنتهج سياسة خارجية مرنة مبنية على أساس العلاقات المتبادلة في المصالح، مما أسهم ذلك في بناء قوتها الجيوستراتيجية خارج حدودها السياسية، فالصين اليوم لا تواجه أي تهديد حقيقي من دول جوارها الجغرافي، ولا في أوراسيا، فالمساحة الكبيرة كفلت للصين الحماية من أي تهديد على اليابس، وإن أكبر تهديد عسكري للصين قد يأتي من البحرية الأمريكية المتمركزة في المحيط الهادي ولذلك تمتلك الصين اليوم واحداً من أكبر الاساطيل البحرية في العالم .

3ـ تتميز الصين بتنوع مناخي وتضاريسي معقد؛ وذلك بسبب مساحتها الشاسعة التي تمتد على عدد كبير من دوائر العرض واقواس الطول، ومن ثم تنوعت المحاصيل الزراعية في الدولة بشكل كبيرة، مما أسهم في تحقيقها درجة ممتازة من الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، وتصدير كميات كبيرة من الغذاء الى بقية دول العالم، ولذلك لم يكن دور المناخ غائباً في بناء قوتها الجيوستراتيجية .

DOI:10.52113/uj05/021-14/1850-1868

4ـ إن الموارد المعدنية في الصين، وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي، أعطتها أهمية جيوبوليتيكية كبيرة الى جانب أهمية موقعها الجغرافي، على الرغم من أن هذه الموارد لا تسد احتياجات الصين في الوقت الحاضر، غير أن دورها كان واضحاً في تنامي النمو الاقتصادي الصيني، ودخول الصين في ساحة المنافسة العالمية، وبناء قوتها الجيوستراتيجية خارج حدودها لتحقيق ميزة تنافسية عظمى .

5ـ تبين من تحليل بيانات جدول(2) ان العمر الافتراضي للنفط الصيني يبلغ (68)عاماً ، وهذا قد منحها تفوق في طول العمر الإفتراضي النفطي على ثلاث دول هي الهند وكندا والولايات المتحدة الامريكية، لتشغل بذلك المركز الثاني في الجدول بعد روسيا، وهذا يعني ان النفط الصيني سيبقى لمدة تصل الى أكثر بكثير من نصف قرن من الزمن، وهو مؤشر على أن الصين سوف تكون أكثر قوةً وأكثر نفوذاً في المستقبل .

هوامش البحث :

1. Jing'ai Wang, Honglin Xiao, Rudi Hartmann and Yaojie Yue, Physical Geography of China and the U.S., See the link: https://link.springer.com/content/pdf/bfm%3A978-94-017-8792-5%2F1.pdf

2ـ شيوى قوانغ، جغرافية الصين، ط1، ترجمة محمد أبو جراد، دار النشر باللغات الاجنبية للنشر والتوزيع، بكين، 1987، ص ص1. 3.

3ـ مكي محمد عزيز، آسيا الموسمية دراسة جغرافية، ط1، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1986، ص ص371-373.

4ـ سعدون شلال ظاهر و حميدة عبد الحسين محمد، تأثير موقع الجوار الجغرافي على العلاقات العراقية السورية مجلة البحوث الجغرافية، العدد (23)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2016، ص48

5ـ Karen Ellicott and Susan Bevan Gall, Junior worldmark encyclopedia of physical geography, Library of Congress of Publication, Printed in the United States of America, 2003,p162 .

6ـ كرار أنور ناصر البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2015، ص ص17.18.

7ـ جيمس فيرجريف، الجغرافيا والسيادة العالمية، ترجمة علي رفاعة الانصاري، مكتبة النهضة المصرية، 2015، ص ص14.16

8. Robert D. Kaplan, The Geography of Chinese Power, On the following link: https://www.foreignaffairs.com/articles/china/-05-2010/geography-chinese-power01

9. Robert S. Ross, Assessing the China Threat, Boston College, Fairbank Center for East Asian Research , Harvard University, 2005, p83 .

10ـ كرار أنور ناصر البديري، مصدر سابق، ، ص25.

11ـ محمد محمود ابراهيم الديب، الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات، ط6،مكتبة الانجلو المصرية، 1990 ص ص485 ، 490

12ـ عدنان صافي، الجغرافية السياسية بين الماضي والحاضر، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 1999،ص106 .

13ـ كرار أنور ناصر البديري، مصدر سابق، ص18 .

14. Paper presented at the CEEISA-ISA, Joint International Conference during, 23-25 June 2016, at Faculty of Social Sciences, University Ljubljana, Slovenia,p20 .

15ـ قاسم الدويكات، الجغرافية السياسية، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر، عمان، 2011، ص94

16. Xianliang Zhang & Xiaodong Yan, Temporal change of climate zones in China in the context of climate warming, Shenyang Agricultural University publications, Beijing: China, 2014, p168.172 .

17. Jing'ai Wang, Honglin Xiao, Rudi Hartmann and Yaojie Yue,op.cit

18. Gus Trompiz, UPDATE 1- China's appetite for barley sucks in French and Canadian new crop., See the link: https://www.reuters.com/article/china-grain-barley-idUSL1N2K91O6

DOI:10.52113/uj05/021-14/1850-1868

19ـ فهد مزبان خراز، الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الايرانية ـ الصينية، مجلة دراسات ايرانية، العدد (15)، 2012، ص[2].

مصادر البحث :

1ـ جيمس فيرجريف، الجغرافيا والسيادة العالمية، ترجمة علي رفاعة الانصاري، مكتبة النهضة المصرية، 2015.

2ـ سعدون شلال ظاهر و حميدة عبد الحسين محمد، تأثير موقع الجوار الجغرافي على العلاقات العراقية السورية مجلة البحوث الجغرافية، العدد (23)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة .2016

3ـ شيوى قوانغ، جغرافية الصين، ط1، ترجمة محمد أبو جراد، دار النشر باللغات الاجنبية للنشر والتوزيع، بكين، 1987 .

4ـ عدنان صافي، الجغرافية السياسية بين الماضي والحاضر، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 1999 .

5ـ فهد مزبان خراز، الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الايرانية ـ الصينية، مجلة دراسات ايرانية، العدد (15)، 2012 .

6ـ قاسم الدويكات، الجغرافية السياسية، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر، عمان، 2011.

7ـ كرار أنور ناصر البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2015 .

8.مازن مغايري، أطلس العالم، خريطة العالم الطبيعية بمقياس 150 000 000، دار الشروق العربي للطباعة والنشر، حلب، د . ت .

9ـ محمد محمود ابراهيم الديب، الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات، ط6،مكتبة الانجلو المصرية، 1990 .

10ـ مكي محمد عزيز، آسيا الموسمية دراسة جغرافية، ط1، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1986 .

1. BP Statistical Review of World Energy, globally consistent data on world energy Markets, edition 2018 .

2 — F.A.O. Food Outlook, Biannual Report On Global Food Markets, 2019 .

3 — F.A.O. Perspectives De Cosechasy, Situation Aliment aria, 2019 .

4— Gus Trompiz, UPDATE 1- China's appetite for barley sucks in French and Canadian new crop., See the link: https://www.reuters.com/article/china-grain-barley-idUSL1N2K91O6

5— Jing'ai Wang, Honglin Xiao, Rudi Hartmann and Yaojie Yue, Physical Geography of China and the U.S., See the link:

https://link.springer.com/content/pdf/bfm%3A978-94-017-8792-5%2F1.pdf

6— Karen Ellicott and Susan Bevan Gall, Junior worldmark encyclopedia of physical geography, Library of Congress of Publication, Printed in the United States of America, 2003 .

7— Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC, Annual Statistical Bulletin,2019 .

8 — Paper presented at the CEEISA-ISA, Joint International Conference during, 23-25 June 2016, at Faculty of Social Sciences, University Ljubljana, Slovenia, .

9— Robert D. Kaplan, The Geography of Chinese Power, On the following link: https://www.foreignaffairs.com/articles/china/01-05-2010/geography-chinese-power

10— Robert S. Ross, Assessing the China Threat, Boston College, Fairbank Center for East Asian Research , Harvard University, 2005, p[83] .

11— Xianliang Zhang & Xiaodong Yan, Temporal change of climate zones in China in the context of climate warming, Shenyang Agricultural University publications, Beijing: China .

DOI:10.52113/uj05/021-14/1850-1868

Abstract

The power of the state is influenced by a range of geographical factors, which are the main focal point of strategic studies in both geopolitical and geostrategic aspects, meaning that the strategy of the state and the directions of its system of government and the building of its relations and diversity is determined by the geographical factor, and therefore natural factors are among the most important geographical factors and the most influential in the power of the state and the drawing of its personality and external movements, and then determine its geostrategic influence and place on the international scene.

The escalation of U.S.-China economic competition clearly reflected on the policy of the two countries and their strategic relations with other countries of the world, which prompted China to take a foreign policy commensurate with its rising role and new status as one of the most important poles affecting the global system, ensuring that China's economic growth continues. The economy, led by energy supplies, requires building strong political relations with exporters and corridor countries and a military presence that ensures access to Chinese machines, as well as expanding its markets beyond its political borders, especially after the global conflict has shifted from a military conflict to an economic conflict based on interests, in which each pole is keen to achieve a competitive advantage.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1850-1868